

وهذا التفصيل المذكور في المحيط والزهرية وقال شمس الأثر الخلدواني هذه منزلة
يكثر وتوعها وان اسر عنها فان يكون وان في اشكال ذكرناه في الشرح حاصل
ان الظاهر وجوب الغسل وان احتلم ولم يخرج منه شيء اي تذكر الاضلام
ولم يحد بلا فلا غسل عليه اجماعا وكذا المرأة اي ان احتلمت ولم يخرج منها
شيء فلا غسل عليها حديث الصحيحين ان ام سلمة قالت يا رسول الله
ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم
اذا رأت اما وقال محمد بن عبد الله الغسل احتياطا لا ضمانا يخرج ثم عاد
وبدق بعض الشيوخ وتبين ان كانت مستلقية جب والافلا والاقول
اصح الحديث المذكور وبه ائني العقيدة ابو جعفر قال انه لم يخرج حيتها من
الفرج الا غسلها الغسل في الاصل كلها وبه اخذ شمس الأثر الخلدواني
والحاكم الشريفي ولو جامع او احتلم واغتسل قيل ان يقول او ينام ثم يخرج
منه بغيه المني وجب عليه الغسل فانما عذابي حشفة ومحمد بن حنبل في الباب
يوست وقد قرئنا ولولا غسلت المرأة ثم خرجت منها بغيه مني الزوجه
لا غسل عليها بالاجماع ولو افاق في الاستحسان فوجد مينا فعليه الغسل
كما في النائم وان وجد مينا فلا غسل عليه بالاتفاق وكذا المني عليه لان
استكره ولا يغتسل منظره الاضلام بخلاف النوم وان استيقظ الرجل
والمرأة فوجد مينا على التواضع وكل واحد منهما ينكر الاضلام اي لا يتذكره
وجب عليها الغسل احتياطا لا ضمانا وجوده من كل منهما وقال بعضهم ان
كان المني طويلا فعلى الرجل لان زينة تدفق فيقع طويلا وان كان مدورا
فصل المرأة لان زيتها يسيل فيقع في ثوبه واحدة وقال بعضهم ان كان
عذبا لم ينجس الرجل وان كان اصفر رجعا من المرأة والاضطراب او في موضع
قال تخرج حتى يأتي في النوم مرارا واجد لذة الوقاع انفق على انه لا غسل
عليها وهذا اذ لم تنزل فان انزلت وجب الغسل جومعت فيما دون الحج

دون الفرج ووضعت المني الى رحمها لا غسل عليها لقعد الايلاج والامتنان فان
جئت منه وجب الغسل لانه ليس الاضلال فتعد عاقلة بعد ذلك الجماع
قبل الغسل كما قالوا وفيه نظر لان الفرج من الفرج الراض شرطه وجوب
الغسل ولم يوجد احتم او علاج كونه في الغسل المني عن الغسل المذكور
وصلى من غير غسل صحت لتعلق وجوب الغسل بالفرج ايضا حتى ان عشر
جامع امرأة ابنة وجب عليها الغسل لوجود مؤارة الحشفة بعد توجها لخطاب
ولا غسل على الغلام لان عدم الخطاب الا ان يفر بتمكين كما يفر بالوضوء والاب
والصلاة ولو كان الزوج بالغا والزوجة حرة مشبهة في الجواب على الغسل
وكذا حرة لا يشبه بمنزلة الاصم وفي وجوب الغسل بادها الا اصم في
القبيل والدمر خلاف وكذا ذكر في الآدمي وذكر اميت وما بعث من غيب
او غيره بان يخرج منه مني ان كان ذكره مشبهة فعليه الغسل لوجود الشهوة
والا فلا لقعد با رافى في قوله ان جامع فانتهى ولم يبرم مينا ثم خرج منه مني
لا يجب الغسل وان خرج منه مني يجب احتم الضمير او القسبة الاضلام
الذي به البلوغ وانزل على وجه الذمق والشهوة لا يجب الغسل لان خطا
اجم توجب عقيب الاضلال فوسا بق على الخطاب وكذا اذا احتلمت الحنف
الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحنف قال قاضيان والاجر طويلا
الغسل في الكحل وانما فرضت الغسل في المضمضة والاستنشاق وغسل
سائر البدن اي باقيه وانما فرضت المضمضة والاستنشاق في الغسل
دون الوضوء لان الواجب في الغسل غسل جميع البدن وداخله وخرجه والاب
منه وفي الوضوء غسل الوجه واليدين لانه من العوامة وليس فيها جوارحه
وايصال ما الى منابت الشعر فرض وان كسفت اي ولو كان الشعر كسفا
بالاجماع وكذا يرض ايصال ما الى منابت الشعر وانما الشعر من الارض
والبدن حتى لو كان الشعر مكسفا ولم يصل الى منابت الشعر لا يجوز الغسل بها